المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الجمعة 19-06-2009 العدد 3338
12

عرض موجزاً «وداعياً» لإنجازات وزارته

باسيل يستعجل «بعين واحدة» تنفيذ قانون الاتصالات

قال وزير الاتصالات جبران باسيل إن عودته إلى الوزارة أو إلى أي مكان آخر «هي من ضمن عودة المعارضة بالشكل الذي يؤمّن الشراكة والمشاركة الفعلية في الحكم»، واكد «أنا متمسك باستمرار العمل والنهج نفسه في هذه الوزارة، وأثبتنا ان لا شيء جامداً، وأن كل المعتقدات السابقة هي خاطئة. كنا إيجابيين في كل الفترات، ولم نتحدث عن العراقيل وما أكثرها. ونتمنى ان يستمر العمل بهذه الايجابية، لأن الخدمة هي لجميع اللبنانيين».

وكان باسيل يتحدث، أمس، في مؤتمر صحافي «وداعي»، عرض فيه التقرير الخاص بأعمال الوزارة من الفترة الممتدة بين آب (أغسطس) ٢٠٠٨ وأيار (مايو) ٢٠٠٩، والذي يحوي ٣ اقسام: تبدأ بملخص عن الأعمال المنجزة، مروراً بالفقرات التي طبقت في البيان الوزاري على مستوى وزارة الاتصالات وتلك التي لم تطبق، وصولاً إلى نص «ورقة سياسة قطاع الاتصالات».

وكان لافتاً في الحوار الذي اختُتم به المؤتمر اهتمامه «الكبير» باستكمال تنفيذ قانون الاتصالات رقم ٤٣١ لسنة ٢٠٠٢، في حين أن الوزير نفسه كان يتخيّر من مبادئ هذا القانون كل ما ينسجم مع رؤيته الخاصة بتطوير القطاع، علماً أن القانون المذكور يمنح صلاحيات واسعة في هذا السياق لـ«الهيئة المنظمة للاتصالات»، والتي طالما حال الوزير دون تعزيز صلاحياتها ودورها، كما ينص القانون، كما أنه لم يأتِ على ذكر الهيئة في كل المؤتمر الصحافي.

وبذلك يكون باسيل، على ما يبدو، قد قرأ قانون الاتصالات بعين واحدة بطريقة لا يمكن معها أن يكون تطوير القطاع وصون حقوق المستهلكين والمشغّلين على السواء، إلا منقوصاً ما لم يفتح الوزير الحالي أو أي وزير يخلفه، كائناً من كان، عينيه الاثنتين لدى قراءته هذا القانون، الذي أصرّ باسيل، أمس، مخطئاً بكل تأكيد، أن التطوير «يبدأ من إنشاء «ليبان تلكوم»، التي بدونها لا يمكن تطوير القطاع وتحقيق الاصلاحات اللازمة»، في حين أن تجربة العامين المنصرمين، تحديداً، تؤكّد أن العديد من الإصلاحات المهمّة قد أُرسيت الأسس اللازمة لها في «الهيئة المنظمة للاتصالات»، وفي الوزارة أيضاً، في وقت كان البلد معطّلاً، وتأخّر معه انطلاق «ليبان تلكوم».

وقد عرض الوزير باسيل ملخصاً عن التقرير واهم الاعمال المنجزة او تلك التي لم تتحقق، متطرقاً في ذلك إلى الهاتف الخلوي، وخفض الأسعار، والتشويش، والشبكة الثابتة، والفواتير المستحقة، والإنترنت السريع، والهواتف العمومية، ومراكز الاتصال، والتخابر الدولي غير الشرعي، والبث الفضائي، وصون سريّة التخابر، وأموال البلديات، والرمز الدولي مع سوريا، وحقوق فنيي الوزارة، وورقة سياسة قطاع الاتصالات.

وقال باسيل «هذا الملف يقدم الى الاعلام والى الرأي العام والى المسؤولين والحكومة والوزراء، وهو كناية عن موجز بأبرز الأعمال مع نص ورقة سياسة قطاع الاتصالات ولمحة عما طبّق في البيان الوزاري وما لم يطبق، وخصوصاً لجهة الاعمال الادارية والفوضى الإدارية واصلاحات يحتاج اليها القطاع لناحية تنظيم الصلاحيات واستكمال تنفيذ القانون ٤٣١، لأنه من دون استكماله لا يمكن الاستمرار بتضارب وازدواجية في الأعمال التنفيذية والرقابية داخل الوزارة وازدواجية في الصلاحيات داخل الوزارة وخارجها. لذلك الحاجة ملحة لتطبيق القانون بدءاً من إنشاء «ليبان تلكوم»، التي بدونها لا يمكن تطوير القطاع وتحقيق الاصلاحات اللازمة. ونأمل ان تنتقل هذه المكاشفة التي قدمناها الى باقي العاملين في الشأن العام».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"